



الملتقى الأول للخدمات الاستشارية للمشاريع الحكومية

فندق كراون بلازا قاعة البركة

17-19 سبتمبر 2017



المنفوحى: «البلدية» قلّصت الدورة المستندية وحققت العدالة والشفافية

م. نزار العنجري يطلب من مدير بلدية الكويت إلغاء طلب ترخيص إيصال التيار الكهربائي في مرحلة التصميم

وزير الكهرباء والماء والإدارة العامة للإطفاء وغيرها. وأعرب عن أمله في استمرار جهود تطوير الأنظمة الإلكترونية وعدم العودة للنظام اليدوي الذي يعرقل إنجاز المعاملات. ومن ثم المشاريع، داعياً الوضوح والشفافية عند إبداء الملاحظات من أي جهة وأن تكون الملاحظة مرة واحدة وليس على أكثر من مرة كما يحدث من بعض الموظفين. واحتتم بقوله أن وجود جهة تنسيقية بين الجهات الحكومية سيؤدي سرعة إنجاز المعاملات وهو ما يشجع على الاستثمارات الأجنبية. من جانبه، قال عضو مجلس إدارة ورئيس اللجنة الفنية باتحاد المكاتب الهندسية والدور الاستشارية الكويتية م. نزار العنجري أن هناك 3 مستندات رئيسية لإنجاز الرخص وهي رخصة الإطفاء وهي تستغرق 3 أشهر تقريباً بعد أن كانت تحتاج لسنة في السابق، لافتاً إلى ضرورة إنجازها في غضون أيام. أما المستند الثاني فهو الموافقة التنظيمية وهي عادة تحتاج لأسبوعين، وأخيراً إمكانية إيصال التيار الكهربائي وهذه قد تستغرق وقتاً طويلاً لأن بها سوء استفحال من بعض الموظفين. وطالب م. العنجري بالتصدي لهذه الظاهرة لأن المستند يضطر بسبب التأخير المبالغ فيه للدفع لإيصال التيار الكهربائي لأن التأخير له ثمن. وطالب العنجري من مدير بلدية الكويت إلغاء طلب ترخيص إيصال التيار الكهربائي في مرحلة التصميم.



من اليمين: نزار العنجري والعميد خالد فهد وأحمد المنفوحى ومحمد بوشهري وحمود الزعبي وبدر السلطان (أحمد علي)

تواصلت أنشطة ملتقى الخدمات الاستشارية للمشاريع الحكومية، والذي عقد تحت عنوان «نحو الاحترافية والشفافية في الخدمات الاستشارية» الذي تنظمه وتديره شركة نوف إكسبو على مدار 3 أيام، حيث شهدت فعاليات الجلسة الخامسة من اليوم الثالث والتي عقدت تحت عنوان «اختصار الدورة المستندية للتراخيص والإشراف لمشاريع الخدمات الاستشارية للمشاريع الحكومية»، والتي ترأسها المدير العام لبلدية الكويت م. أحمد المنفوحى. واستهل م. المنفوحى الحديث بقوله أن الكويت تشهد مرحلة تشجيع الاستثمار الأجنبي، وهو أمر يتطلب العمل الجاد لتقليص الدورة المستندية في الجهات الحكومية، لافتاً إلى أن «البلدية» أعدت منذ 4 سنوات استراتيجية تتركز على 4 محاور أساسية منها تقليص الدورة المستندية، كما أن «البلدية» اعتمدت في ذلك على الخدمة الرقمية Digital service. وأوضح أن هذا الأمر قلص الدورة المستندية من جهة وحقق العدالة والشفافية فضلاً عن سرعة الإنجاز، مشيراً إلى أن البلدية تتواصل مع الجهات الحكومية ذات العلاقة مثل وزارة الكهرباء والماء للاستفسار حول إمكانية توصيل التيار الكهربائي من عمده عن طريق الخدمة الرقمية. وذكر أن أهم المعوقات حالياً أمام هذا النظام أنه ليس كل الجهات ذات العلاقة تطبق ذات الخدمة بالشكل الأمثل، وخلص إلى قوله أننا نشهد على أهمية وجود جهة تنسيقية بين الجهات

العميد خالد فهد:
4 معايير لتقليص الدورة المستندية
الزعيبي: تطوير الأنظمة الإلكترونية.. وعدم العودة للنظام اليدوي الذي يعرقل إنجاز المعاملات

النظم الإلكترونية. 4 - العمل بروح الفريق الواحد لإنجاز المعاملات في أسرع وقت ممكن. ودعا العميد فهد إلى ضرورة التواصل مع المكاتب الهندسية الاستشارية لتكون طلبات إصدار التراخيص متوافقة مع اشتراطات الإطفاء.

الآليات التي يجب العمل عليها لتقليص الدورة المستندية منذ بدء الإجراءات وحتى منح التراخيص. وأكد بوشهري على حرص الوزارة لإنجاز كل المعاملات سواء السكنية أو الاستثمارية أو التجارية في أسرع وقت، ودعا المكاتب الاستشارية إلى ضرورة التأكد من المخططات قبل تحويلها إلى الوزارة، لافتاً إلى أن بعض المكاتب تحول المخططات الهندسية دون دراسة وافية، ما يعطل إصدار تراخيص إيصال التيار الكهربائي.

تحد كبير في هذا الإطار يتمثل في تأخر البعض بعد الحصول على الموافقات. وأكد بوشهري على حرص الوزارة لإنجاز كل المعاملات سواء السكنية أو الاستثمارية أو التجارية في أسرع وقت، ودعا المكاتب الاستشارية إلى ضرورة التأكد من المخططات قبل تحويلها إلى الوزارة، لافتاً إلى أن بعض المكاتب تحول المخططات الهندسية دون دراسة وافية، ما يعطل إصدار تراخيص إيصال التيار الكهربائي.

الحكومية لتوحيد الجهود على مستوى الربط الإلكتروني لتقليص الدورة المستندية. الدورة المستندية من جانبه، قال وكيل وزارة الكهرباء والماء م. محمد بوشهري: إن جميع الجهات الحكومية تعاني من البيروقراطية في إنجاز الدورة المستندية، لافتاً إلى أن الأمر يحتاج لمواجهة حاسمة لتغيير ثقافة المسؤول والموظف على حد سواء، مشدداً على ضرورة تقدير وقت المراجع صاحب المعاملة لأن الوقت له تكلفة. وأعرب عن تفاؤله بالتعاون الإلكتروني مع «البلدية» في إصدار تراخيص إيصال التيار الكهربائي، مشيراً إلى وجود

إستراتيجية «البلدية» من 4 محاور تعتمد على الخدمة الرقمية
بوشهري: الجهات الحكومية تعاني من البيروقراطية.. ولا بد من تغيير ثقافة المسؤول والموظف

الأوامر التغييرية «أبرز مظاهر استنزاف المال العام

بدوره، قال أمين صندوق اتحاد المكاتب الهندسية والدور الاستشارية الكويتية م. جابر أبو الحسن أن الجمع يهاب كلمة «الأوامر التغييرية» في المشاريع، موضحاً أن ذلك في بعض الأحيان له معنى وأنه تجاوز على العقود أو سرقة. وأضاف «باعترافى أسباب الأوامر التغييرية قد يكون أنها غير واضحة، وتطلب الجهة عادة متطلبات جديدة، والمستشار بعد ذلك يضطر لأن يطلب أمراً تغييرياً، ولكن الوزارة دائماً ترفض لأن هناك رقابة على الأمر التغييرية، وايضا المستندات الخاصة بالعقود في بعض الأحيان تكون غير واضحة كالمخططات على سبيل المثال لا تكون بها تفاصيل، وشدد على ضرورة اختيار المكتب الاستشاري الجيد والذي لديه خبرة كافية لتقديم التصاميم مع مستندات العقود بالإضافة إلى المقاول الجيد. وقال «أرى أن نسبة الـ 5٪ الخاصة بالأوامر التغييرية قليلة جداً للعقود الحكومية ويجب أن تصل إلى الـ 50٪».



من اليمين: م. مهدي الخياط و م. جابر أبو الحسن والمعماري ناصر خريبط و م. فيصل العتل وجاسم النقاوي وبدر السلطان

أبو الحسن:
نسبة الأوامر التغييرية في العقود الحكومية قليلة

وأضاف «نحاول بقدر الاستطاعة إدخال عقود (الفيديك) ولكن اشتراطاتها لا تتناسب مع إدارة الفتوى والتشريع برغم أنها تحمي الطرفين». وأوضح أن الأوامر التغييرية تتسبب باطالة الدورة المستندية ووقت انتهاء المشروع، بالإضافة إلى زيادة التكلفة عليها.

تقف عند الأمور التصميمية بينما لا يتدخلون بالأمور التعاقدية، وشدد على ضرورة أن تكون للجهة الحكومية رؤية واضحة من ناحية الالتزامات والطلبات، لافتاً إلى أن ذلك يمثل ضغطاً على المكاتب الاستشارية، لذا لها الحق أن تطلب المزيد من التكلفة.

والأمر لم يتم». من ناحيته، قال نائب المدير العام لشؤون التخطيط والتصميم في المؤسسة العامة للرعاية السكنية العمادي ناصر عادل خريبط أن الأوامر التغييرية لها عدة جوانب جميعها متداخلة. وأضاف «للاسف الكثير من

المستندات غير واضحة، لذا يجب فلترة العقود والشروط المرجعية وتوضيح نطاق الأعمال بشكل متأن». وذكر خريبط أن العقود يجب أن يتم اعدادها من قبل المهندسين والقانونيين الذين يضعون لها أطراً قانونياً واضحاً، مشيراً إلى أن فقيراً من المهندسين خبراتهم

خريبط: إطار قانوني واضح للعقود من إعداد المهندسين والقانونيين

«المهندسين» تقدم توصية للحد من آثار الهدر

قدمت جمعية المهندسين توصية للحد من آثار الهدر في المال العام الناتجة عن الأوامر التغييرية في المشاريع الحكومية، وهي كالتالي:
● تدقيق المخططات التصميمية والتنفيذية للمشاريع الانشائية.
● مراجعة ومتابعة التصميم النهائية ووثائق عقود المشاريع.
● تدريب وتأهيل كوادر فنية للتعامل مع أمر تغييرية وجود خبرات وكفاءات عالية في الجهاز الفني المكلف بالمشروع في جميع مراحل (التصميم والإشراف والتنفيذ).
● استمرار العمل بتطبيق الميكنة بالذولة.
● تبسيط إجراءات الدورة المستندية أثناء تنفيذ المشروع.

عبد الرحمن خالد ناقشت الجلسة السادسة من ملتقى الخدمات الاستشارية للمشاريع الحكومية والتي عقدت بعنوان «الأوامر التغييرية والعقود في الخدمات الاستشارية» والتي ترأسها رئيس جمعية المهندسين الكويتية م. فيصل العتل الأوامر التغييرية والعقود في الخدمات الاستشارية. وبدأ م. فيصل العتل حديثه عن الأوامر التغييرية، حيث ذكر أنها تعد واحداً من أهم وأبرز مظاهر الهدر والاستنزاف للمال العام، وأسباب التأخير في إنجاز المشاريع وزيادة تكاليفها، التي قد تتفوق في بعض الأحيان نسبة الـ 100٪. وأشار م. العتل إلى أن «الأوامر التغييرية» قد تتسبب بحدوث خلل وإرباك ملموسين في التخطيط للمشاريع وتحدث ارتباكاً في أولوياتها. من جانبه، قال الوكيل المساعد لشؤون الشبكات في وزارة الكهرباء والماء جاسم النقاوي أنه قد يكون هناك خلل في الجهة المستفيدة «المكتب الاستشاري»، عبر من الدراسة وقبض أمواله وفي نهاية المطاف يوجد أمر تغييرية. وشدد على ضرورة أن يكون هناك تواصل مباشر من الجهة المستفيدة للمستشار تفادياً لحدوث أي خلل. وأضاف النقاوي «ولدينا حالة على سبيل المثال في قطاع شؤون المستهلكين المستشار برينش باور انترناشيونال، والذي جاء عبر أحد المكاتب الهندسية المحترمة، وكانت طبيعة عمله دراسة وضع الشبكة الكهربائية بالكويت وخاصة العدادات الذكية، وبالتالي هذا الاستثمار أدى دوراً مهماً جداً، وكنت أود تكليفه بأوامر تغييرية ولكن جاءت الرياح بما لا تشتهي السفن

الملتقى الأول للخدمات الاستشارية للمشاريع الحكومية

فندق كراون بلازا قاعة البركة

17-19 سبتمبر 2017



دعت إلى ضرورة وجود نظام التقييم الفني للمكاتب الاستشارية

دشتي: المكاتب الاستشارية الكويتية وصلت إلى العالمية

المحاضرون دعوا إلى الشفافية والعدالة عند اختيار المكاتب الاستشارية المشاركة في المشاريع الحكومية

بيئي كويتي صدر عام 1964 وكان يتعلق بالقطاع النفطي والشركات النفطية، وذلك لمواجهة الأخطار والمشاكل التي يمكن أن تواجه البيئة البحرية، ثم وفي العام 1972 صدر قانون آخر لحماية البيئة، ثم إنشاء أول مجلس لحماية البيئة في العام 1980، ثم إنشاء أول هيئة عامة للبيئة في العام 1995 والتي انطلقت بواورها من مجلس الأمة، ليصدر في نهاية الأمر قانون الهيئة العامة للبيئة الجديد في العام 2014 والذي ضم أكثر من 120 مادة، لافتاً إلى أن مجلس الهيئة العامة للبيئة والذي يضم 11 وزيراً يعتبر أكبر مجلس في الكويت بعد مجلس الوزراء.

ولفت الصراغوي إلى وجود عدد من معوقات العمل البيئي في الكويت، مبيحاً أن الجهاز البيئي الحالي بحاجة إلى تطوير قدراته الذاتية، كما أن اللائحة التنفيذية الحالية قديمة حيث وضعت في العام 2001، علماً بأن المادة الأولى من نفس اللائحة تنص على ضرورة مراجعتها وإعادة تطويرها كل 5 سنوات. وأضاف أن المدة الحالية لتقييم أي مشروع تصل إلى 60 يوماً وهي مدة طويلة جداً بالنسبة للمشاريع، كما أن الحاسبات الآلية بالهيئة بحاجة إلى التطوير لتصبح قادرة على استقبال الملفات الإلكترونية المتعلقة بالمشاريع الكبرى.

شركة بروجاكس

أما مدير تطوير الأعمال لمنطقة الخليج والشرق الأوسط بشركة بروجاكس العالمية م.خالد المير، فقد أكد على أن دور مستشار مديرو المشاريع لا يتضارب إطلاقاً مع عمل مستشار مصمم المشروع، بل على العكس من ذلك تماماً حيث أن كلا المستشارين يكمل عمل بعضهما البعض، كما أن يكون هو البذرة والنوعبة والتعاقدية للمالك أو للجهة الفنية العامة، فمدير المشروع هو المساند الأول للمالك فيما يتعلق بدراسة الجدوى والموقع واختيار المصممين المناسبين. وتابع يقول إن مدير المشروع جزء لا يتجزأ من المشروع، وأن ما يحدد مسؤوليات كل من مدير المشروع والمصمم وباقي الجهات هو العقد الخاص بالمشروع، بحيث يعمل كل في مجاله بشكل يضمن خروج المشروع بشكله الصحيح والمناسب.



(أحمد علي)

من اليمين: م. خالد المير، محمد الصراغوي، ودرولا دشتي ودسولوى الشرقاوي وبدر السلطان

إذا ما أردنا أن نتق الشعوب برؤى قادتها، لأنه حينها سيحس أنه شريكاً في صنع القرار وأنه يعمل من أجل مصلحة وطنه في نهاية الأمر. واختتمت بالقول: إننا في الكويت محظوظون لتوافر كل الإمكانيات اللازمة، لكننا بحاجة إلى توظيف أفضل للادوات والاستراتيجيات، مع التركيز على الابتكار والابتعاد عن تآدية الأعمال بنفس الطريقة سيؤدي إلى الوصول إلى نفس النتائج، مضيفة أننا بحاجة إلى ثورة تنموية كبيرة وإلى خلق حاضرات للأفكار والابتكار وتوجيهها في طريقها الصحيح، داعية في هذا الخصوص إلى إنشاء مركز صباح الأحمد لتطوير القيادة وتشجيع الابتكار بمختلف أنواعه.

الوضع البيئي بالكويت

بدوره تطرق مدير عام شركة جيوس للاستشارات البيئية د.محمد الصراغوي إلى مفهوم الشراكة بين المكاتب الاستشارية الهندسية والمكاتب الاستشارية البيئية، وطريقة بناء شراكة قادرة على تقديم أفضل استشارات هندسية بيئية مشتركة تهدف إلى دعم الوضع البيئي بالكويت. واستعرض الصراغوي تاريخ القانون البيئي في الكويت قائلاً إن أول قانون

أو وصف وظيفية أو إصلاح إداري أو تدريب للقياديين، بينما تركز التنمية البشرية على تطوير إمكانيات الفرد وتطويره، وذلك من خلال تطوير الاخلاق والمعلومات والكفاءات والسلوكيات. وأكدت على ضرورة إشراك المواطنين في وضع الإستراتيجيات الصحيحة والمناسبة، ومن ثم العمل على المتابعة الدائمة والقياس وإعلان نتائج ما تحقق على الملأ، وذلك

والفرد ومستوى الناتج القومي والوصول إلى العالمية، وذلك كله من خلال تركيزهم على التنمية البشرية القائمة على الاخلاق والتعليم، ووجود الأهداف الواضحة والرؤى المحفزة التي كانت هي الدافع الحقيقي أمام تلك الدول. وأشارت إلى أن الفرق كبير ما بين التنمية البشرية والتنمية الإدارية، فالتنمية الإدارية تتعلق بتطوير كل ما يدير العمل من إجراءات أو أفراد

وقدرات الشعوب، والاهتمام بالتعليم والتنمية البشرية تضارب المصالح بين المكاتب الاستشارية المنفذة للمشاريع وبين الشركات التي ستقدم عقود الخدمات لنفس المشاريع. وتعرضت الشرقاوي تجارب كل من اليابان وكوريا وسنغافورة التي قالت إنها كانت دولا فقيرة ومعدومة الموارد، قبل أن تتمكن على مدى العقود الماضية من النهوض بنفسها والارتقاء بمستوى

تقديم أفضل الخدمات بعد التعاقد، كما حذرت من موضوع تضارب المصالح بين المكاتب الاستشارية المنفذة للمشاريع والخدمات لنفس المشاريع.

تطوير الشعوب

بدورها، شددت الشركاء والرئيس التنفيذي لشركة لينك إيج ميناء دسولوى الشرقاوي على ضرورة الاهتمام بتطوير أخلاق

الشرقاوي: نحتاج

إلى ثورة تنموية

كبيرة وخلق

حاضرات للأفكار

والابتكار

الصراغوي: بناء

شراكة قادرة

لتقديم أفضل

استشارات هندسية

بيئية

9 توصيات للملتقى بالتعاون مع الجهات الحكومية والرقابية

1. وضع جدول زمني والجهة المسؤولة عن كل مشروع ومن المسؤول عن متابعتها لخطة التنمية.
2. توصيات تتعلق باللائحة وآلية ودليل إجراءات التسجيل والتأهيل والتصنيف والطرح والتقييم للخدمات الاستشارية للمشاريع الحكومية ومعالجة القصور بالتشريع من خلال آلية التصنيف الإلكتروني وطرق تأهيل المكاتب الهندسية والدور الاستشارية الكويتية.
3. مراجعة وتطوير العقود ووثائق المناقصة للتصميم والأشرف والخدمات الاستشارية بما يتوافق مع المراجع الدولية وخاصة الفيدك، بما في ذلك إيجاد آلية استقطاب وتعيين عمالة كويتية في عقود المشاريع الحكومية لنقل الخبرات لها.
4. توصيات الأوامر التغييرية.
5. اعتماد سياسة البيانات المفتوحة في الجهاز المركزي للمناقصات المركزية العامة.
6. إيجاد آلية لاختصار الدور الرقابي لأعمال الخدمات الاستشارية خاصة بالرقابة المسبقة.
7. اختصار الدورة المستندية للتراخيص وإيجاد آلية وجود جهاز موحد لربط الأجهزة الحكومية المعنية بالترخيص واعتماد كودات

د.سلوى الشرقاوي: «لينك إيج ميناء» ضمن قائمة أفضل 20 شركة عالمية في التطوير القيادي



جناح شركة «أسامة بوخمسين» المشارك في المعرض



جناح «SSH» في المعرض



د.سلوى الشرقاوي في جناح شركة «لينك إيج ميناء»

جامعة هارفرد، مبيحة أن المواد الدراسية التي تعتمد عليها الشركة في عملها تتميز بتطور كبير نظراً لمواكبتها أحدث المعايير العالمية في مجال التطوير المؤسسي والقيادي.

العالي فالشركة الأم لديها 25 مقراً منتشرة في جميع دول العالم. وأوضحت أن شركة لينك إيج ميناء أبرمت تحالفاً مع اعرق الجامعات الدولية منها

الأوسط وشمال أفريقيا. وذكرت أن من أهم عملاء الشركة مجموعة من كبرى البنوك: بنك الكويت الوطني والبنك الدولي وكبرى شركات القطاع النفطي، وعلى المستوى

التطوير المؤسسي والتطوير القيادي. وأضافت الشرقاوي أن الشركة فتحت فرعها من 3 سنوات، مبيحة أن الفرع يمثل الشركة الأم في منطقة الشرق

قالت د.سلوى الشرقاوي إن شركة لينك إيج ميناء هي شركة فرانشيز لشركة أم في الولايات المتحدة الأمريكية وهي تعتبر من أفضل 20 شركة في العالم في مجال